
"أهمية التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة"

(دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة)

The importance of financing in micro Projects development

(Practical study on micro-financing institutions-funded
NGOs in Gaza Strip)

إعداد

د. نسيم أبو جامع

أ. حنين جلال الدماغ

1433 - 2012

ملخص البحث

تمثلت مشكلة البحث في دراسة وتحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض NGOs في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة للفترة 1995 – 2008 ، لبيان مدى اختلاف دور التمويل بين مؤسسات الإقراض ، وأثر هذا الاختلاف على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشاريع. حيث تم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية تبلغ حوالي 130 مشروع نسائي مختار من قبل ثلاث مؤسسات إقراض أُختيرت بناءً على عدد المشاريع الممولة . وقد تم توزيع استبانته تم تصميمها خصيصاً لخدمة هدف الدراسة على صاحبات هذه المشاريع. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، من أهمها:

عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض وبين ارتفاع وانخفاض رأس المال المستثمر للمشروع. وأكدت الدراسة على وجود ارتباط تام بين نسبة التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر و بين رأس المال المستثمر للمشروع. كما أثبتت الدراسة أن هناك ارتباط بين رأس المال المستثمر للمشروع و بين ارتفاع وانخفاض متوسط الدخل الشهري للمشروع.

Abstract

The study aimed at identifying and analyzing the role of funding from lending institutions, NGOs in the development of small women's projects in the Gaza Strip for the period 1995 – 2008. The study has explained the difference in the role of funding among the lending institutions, and the impact of such difference on the economic indicators of the projects. The study was applied on 130 women projects selected by three lending institutions based on the number of funded projects. The questionnaire has been designed specifically to serve the objective of the study , and distributed on the owners of these projects.

Therefore, the inputs were analyzed to address the most important variables affecting the funding process by using a standard model obtained after assessing the general logarithmic function converted to give the final model. Based on the results of the analysis, the acceptance of both the proportion of self-financing proportion from the capital invested and the average monthly income of the project as independent variables affect the proportion of financing from the lending institution as a dependent variable.

The results of the research:

There is no link between the number of loans from lending institutions, and high or low capital invested in the project ,Also there is a complete correlation between the percentage of self- financing of the invested capital and the invested capital in the project. Also there is no correlation between capital invested for the project and high or low average monthly income of the project..

خطة البحث

يَعْمَم العالم في الوقت الحاضر منظومة الاقتصاد المعرفي القائم على الابتكار والإبداع في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، وقد تزامن هذا مع دخول الألفية الجديدة وما وصل فيها الابتكار والتعليم النوعي لمستويات عالية ، ورغبة كثير من المؤسسات المالية الداعمة للمشاريع الصغيرة عالميا بتطبيق الابتكار والإبداع التكنولوجي على المشاريع الصغيرة ، لاسيما في الدول العربية لما في ذلك من زيادة القدرة التنافسية للمشاريع العربية الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ثقافة العمل الحر في ظل الأزمات المالية الطارئة وتحديد النظم التشريعية والإدارية المناسبة لنقل التكنولوجيا و تحليل نظم الابتكار في الدول العربية. و ذلك لاعتبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحرك الأول والدافع الكبير لعجلة الاقتصاد، فهي أساس زيادة الطاقة الإنتاجية وأصل النشاط الإقتصادي، وكونها الوسيلة الفعالة للخروج من الأزمات الإقتصادية ، و تحقيق الزيادة في النمو، وتحديث الصناعة، وحل لمشاكل اقتصادية عديدة ، لاسيما البطالة والفقر ، وتفعيل مشاركة المرأة، وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة.

وقد تتجلى أهمية المشاريع الصغيرة بأهمية القروض المقدمة ، ولا سيما القروض متناهية الصغر - كأحد أساليب تمويل المتبعة - بدورها في مساعدة الفئات الفقيرة بل والمعدمة في المجتمع على كسب قوتها بشكل منظم. وقد اتفقت حكومات الدول النامية على تبني سياسات واضحة لمواجهة الفقر والحد من الفقراء، حيث بدأت الحملة العالمية للقضاء على الفقر في قمة القروض المتناهية الصغر التي عقدت في واشنطن في الفترة من 2-4 فبراير عام 1997، وقد نجحت تلك القمة في الحصول على دعم من دول العالم. وبعد مرور خمسة أعوام، وضحت الأرقام التي عرضت في قمة نيويورك بنهاية عام 2002 ، استفاد أكثر من 54 مليون أسرة حول العالم من برنامج القروض. ولعل إعلان الأمم المتحدة لعام 2005 سنة دولية للإقراض متناهي الصغر، يأتي تأكيدا لأهمية هذه الآلية ودورها الحيوي في تخفيف منابع الفقر (عارف، 2009، ص2).

مشكلة البحث

تلعب المشاريع الصغيرة دورا رياديا في عملية التنمية الاقتصادية على مستوى دول العالم، لاسيما المشاريع النسائية التي تعمل على تفعيل دور المرأة في الاقتصاد والتنمية ، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة والمتميزة في دفع عمليتي الإنتاج والاستثمار إلى الأمام.

إلا أن هذه المشاريع يعيقها الكثير من المشاكل التي تقف حائلا في طريق تقدمها وتنميتها على المستوى الفلسطيني، لاسيما مشاكل التمويل وإغلاق المعابر وفرض الحصار على قطاع غزة . لذا يمكن إعادة صياغة مشكلة البحث وفقاً للتساؤل الرئيسي التالي:

ما دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض وأساليبه المتبعة في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة ؟

ومن الممكن أن نجيب على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مصادر تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟

- ما هو حجم المشاريع الصغيرة الممولة في قطاع غزة؟
- ما هي المعايير المتبعة في تقديم التمويل للمشاريع الصغيرة ؟
- ما مدى نجاح أسلوب التمويل الإسلامي في تنمية المشاريع الصغيرة ؟

أهداف البحث

1. إلقاء الضوء على واقع المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
2. معرفة أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
3. العمل على اقتراح أساليب وطرق جديدة ضرورية لتنمية المشاريع الصغيرة .

فرضيات البحث

يلاقي موضوع المشاريع الصغيرة ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية اهتماماً كبيراً من قبل المهتمين بالقضايا التنموية ،مما يجعلنا نستعين لإعداد هذا البحث استعراض أهم الفرضيات التي تؤكد أهمية تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة والعوائق التي تحول دون تطورها ، ويمكن تحديد الفرضية الرئيسية التالية:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة تمويل رأس المال المستثمر المقدم من مؤسسة الإقراض وبين نمو وتطور رأس المال المستثمر للمشروع المقام.

وبالتالي يمكن استنتاج الفرضيات الفرعية التالية:

1. هناك علاقة بين نسبة رأس المال المستثمر وعدد القروض المقدمة من مؤسسة الإقراض.
2. هناك علاقة بين رأس المال المستثمر وارتفاع نسبة الفائدة .
3. هناك علاقة بين رأس المال المستثمر و نسبة التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر.
4. هناك علاقة بين رأس المال المستثمر و ارتفاع متوسط الدخل الشهري.
5. هناك علاقة بين انخفاض رأس المال المستثمر وعدم وجود بيئة قانونية وتشريعية وحاضنة أعمال تحمي تلك المشاريع .

منهجية البحث

منهجية جمع البيانات و التحليل.

- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، لجئنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث ، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على أصحاب المشاريع الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة .
- المصادر الثانوية: لجئنا في معالجة الإطار النظري إلى المصادر الثانوية المتمثلة بالكتب والدوريات والمراجع المتخصصة و الدراسات السابقة . والنشرات والتقارير الصادرة عن مركز الإحصاء والوزارات الحكومية المختصة والمؤسسات البحثية .

منهجية التحليل

- **المنهج الوصفي التحليلي:** سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة ثم القيام بتحليلها وإجراء المقارنات باستخدام الجداول المناسبة لمثل هذا النوع من الدراسات.
- **التحليل الكمي:** سنستخدم التحليل الكمي من خلال إعداد نموذج انحدار متعدد (يتناول العلاقة بين المتغير التابع وبين أكثر من متغير مستقل) ، وذلك بتحليل الاستبيان المعد والتوصل لأهم النتائج المرجوة.
- **مجتمع البحث**

نظراً لتعدد مؤسسات الإقراض الممولة للمشاريع الصغيرة (NGOs) في قطاع غزة ، سوف نستند في اختيار العينة على انتقاء ثلاث مؤسسات اقراضية ، قدمت أعلى عدد من المشاريع التنموية المقامة ، منها مؤسسة تعمل بأسلوب التمويل الإسلامي وهذا لغرض إظهار التنوع في أسلوب تقديم التمويل.

عينة البحث

سوف نقوم بأخذ عينة لمشاريع نسائية ممولة من مؤسسات الإقراض السابق تحديدها تقدر حجمها نحو 130 عينة ، وسوف توزع بتناسب مع عدد المشاريع المقامة ، كما هو موضح على النحو التالي:

| مؤسسة الإقراض | حجم التمويل المقدم | عدد المشاريع المقامة | حجم العينة |
|---|--------------------|----------------------|------------|
| دائرة التمويل الصغير - الاتروا للفترة 1994 - 2009 | 26 مليون\$. | 458 | 42 |
| مؤسسة فاتن للفترة 1999 - 2009 | 15 مليون\$. | 851 | 80 |
| مؤسسة الإغاثة الإسلامية للعام 2009 | 9 مليون\$. | 84 | 8 |
| المجموع | 50 مليون\$. | 1393 مشروع | 130 |

واقع المشاريع الصغيرة في فلسطين

1. تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني حوالي 90% من مجموع الأعمال (مركز المعلومات الفلسطيني).
2. تمثل المشاريع الصغيرة التي تشغل أقل من 4 عمال 75% من مجموع المنشآت (الجهاز الإحصائي الفلسطيني، 2004، ص3).
3. ملكية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ملكية فردية وعائلية ، وهذا يؤشر إلى ترابط المجتمع الفلسطيني بشكل كبير.
4. توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على قطاعات مختلفة أهمها: إنتاجية صناعية مثل الصناعات كالنجارة والحدادة والخراطة والخياطة والنسيج... الخ.
5. أهم دوافع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، العوامل الاقتصادية والمادية سواء كانت إيجاد مصدر دخل إضافي لأصحاب المشروع أو لتلبية احتياجات اقتصادية أو إيجاد فرصة عمل.
6. مصدر التمويل الأساسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يرجع لمصدر تمويل ذاتي من مدخرات وديون شخصية في حين ضئيلة الاعتماد في التمويل على مؤسسات إقراض والبنوك ، وهذا يرجع إلى تحريم المرجعية الدينية للفائدة على القروض مما يجعل الكثيرين يتعدون عن التعامل مع مؤسسات الإقراض والبنوك.
7. معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجودة تُسوق إنتاجها محلياً.
8. حجم رأس المال عند بداية المشروع متواضع وأغلب مصادر الحصول على رأس المال ذاتية.

مشاكل ومعوقات المشاريع الصغيرة

تواجه المشاريع الصغيرة في الدول النامية العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق إمكاناتها في التطور والتوسع ، فبالرغم من الدور والأهمية الذي يشكله هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، إلا إنه مازال يعاني من عدد من المشاكل المعوقة لقدراته على النمو والمنافسة في السوق المحلي والدولي و يمكن إيجاز أهم هذه المشاكل فيما يلي (قرشي، 2005، ص 30):

- مشاكل التمويل، مشاكل تسويقية و مشاكل تشريعية (قانونية).

❖ ولا تختلف المشكلة في المجتمع الفلسطيني عنها في الدول النامية، حيث لا يوجد في نظام الضرائب المطبق في فلسطين، أو في قانون الشركات أي تمييز ايجابي، أو دعم ، أو تسهيلات لصالح المشاريع الصغيرة بشكل عام والمشاريع النسائية بشكل خاص. وتؤكد كافة الدراسات ومسئولو الوزارات الفلسطينية وجود نقص ، أو غياب صيغ قانونية تحمي أو تشجع الاستثمار في مجال المشاريع الصغيرة. ويخلو قانون تشجيع الاستثمار بشكل عام من أية نصوص أو مجددات لها علاقة بهذا القطاع بصورة عامة ومشاريع النساء بصورة خاصة. فمن اجل المصادقة على المشروع الاستثماري يجب أن يتوفر ثلاثة شروط هي: الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المعنية ، وألا يقل رأس مال المشروع عن 100 ألف \$ تنفق في شراء أصول ثابتة ، ماعدا الأرض والمبنى، أما المشروع الفردي فيجب امتلاك كامل رأس المال. كما يشترط القانون للحصول على أية تسهيلات أن تكون معظم العمالة الفلسطينية بالمشروع ، وإلا يقل عدد عمال المشروع الإنتاجي عن 10 عمال فلسطينيين. من الواضح أن جميع هذه الشروط يصعب تطبيقها على المشاريع الصغيرة ولم يعطي القانون أي اهتمام للمشاريع الصغيرة وأسقط من حساباته أية استثمارات ممكنة لواحد من أهم القطاعات التنموية ، الأمر الذي جعل خبراء الاقتصاد الفلسطينيين للمطالبة بتعديل قانون الاستثمار، مما يُبرز هنا دور الحكومة في دعم المشاريع الصغيرة ، بحيث يشمل (ماس، 2005، ص 25) :

- تخفيض الحد الأدنى من رأس المال، أو إلغائه كشرط للحصول على الحوافز التي يقدمها القانون، وذلك لإتاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممكن من المشاريع للاستفادة من القانون، وبخاصة المشاريع الصغيرة التي تشكل الجزء الأكبر من الاستثمار في المناطق الفلسطينية.

- إعطاء حوافز للمشاريع التي تستخدم مدخلات الإنتاج المحلية ، والمؤسسات التي تعمل على تدريب كوادرها ، وهو الأمر الذي ينطبق على غالبية المشاريع الصغيرة والتي عادة ما تعتمد على مواد خام ، وعمالة فلسطينية محلية. هناك مساعي حديثة ومستمرة في الاتصال والتواصل مع سلطة النقد الفلسطينية، التي تم توكيلها مهمة ترخيص مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، مراقبتها والإشراف عليها، ضمن دورها في تنظيم القطاع المالي في فلسطين، وبالتالي سترتب على ذلك تغييرات في حياة مؤسسات الإقراض ، حيث سيتطلب من هذه المؤسسات تغيير تسجيلها من مؤسسات أهلية غير ربحية إلى شركات ربحية أو

* تنفيذ الدراسة بالتعاون مع معهد السياسات الاقتصادية-ماس ومؤسسة CHF ومؤسسة MEPI.

غير ربحية. وتعمل سلطة النقد على إنهاء مسودة القوانين التي تنوي الاستناد إليها في مراقبة قطاع تمويل المشاريع الصغيرة والإشراف عليه واعتمادها قانونياً (شراكة، 2008، ص6).

❖ **المشاكل الإدارية:** نقص الخبرة في تنظيم المشاريع الصغيرة وإدارتها ، يؤدي إلى فشله (سويلم، 2004).

❖ **المشاكل الفنية:** فقد يواجه أصحاب هذه المشاريع بندرة العمالة الفنية المدربة وارتفاع أسعار الماكينات وصعوبة تجديدها دورياً وارتفاع أسعار المواد الخام الجيدة وصعوبة حصول الحرفيين على تصميمات أو نماذج متطورة تساعد على إخراج منتج جيد.

- **ولخصوصية الوضع الفلسطيني، هناك معوقات إضافية لما سبق ذكره يمكن ايجائها في (أبو جزر، 2006، ص16):**

1. تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والسيطرة الإسرائيلية على الحدود والمعايير .
 2. ارتباط السياسات المالية والنقدية بحاجة الاقتصاد الإسرائيلي ومصالحه بعيداً عن المصالح الفلسطينية فلا تتوفر عمله وطنية فلسطينية ولا سيادة تامة على قوانين الضريبة الفلسطينية.
 3. زيادة كلفة الحصول على التمويل للمشروع بالمقابل ضعف رأس المال المحلي.
 4. ضعف البنية الأساسية من الموارد والمواد الخام وضعف السوق المحلي، بالإضافة إلى شبكة الطرق وارتفاع تكاليف النقل والكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات الأخرى اللازمة لإقامة المشاريع الصغيرة.
 5. نقص العمالة الماهرة والمدربة و النقص في بعض مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها.
 6. عدم توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية والتشجيعية، كذلك سياسات التأهيل وخدمات الإرشاد.
 7. وجود أكثر من طرف حكومي وغير حكومي يعمل في هذا المجال بدون تنسيق أو توحيد للمفاهيم وآليات العمل مما أدى إلى غلبة الطابع السياسي للتمويل الأقتراضي .
 8. غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.
 9. نقص المشجعات الاستثمارية " الإعفاءات الضريبية، وزيادة الجمارك على الاستيراد" مما أدى إلى عدم توجيه الشباب نحو ثقافة الريادة والإبداع لاستقطاب الشباب نحو العمل الحر.
- وفي هذا السياق لا بد تدخل الحكومة ومؤسسات الإقراض لتوجيه الشباب وتوفير وسائل التشجيع لإقامة وإنشاء مشاريع صغيرة ريادية تتناسب مع طبيعة المشاكل الاقتصادية الفلسطينية للحد من حجم البطالة وزيادة الإنتاجية. لقد تبين لنا أن المشاكل السابقة تجلت معظمها في النقص الفني والإداري والدعم المادي واللوجستي ، مما يدفعنا إلى الحديث عن أهمية وجود جهة مختصة تقدم كل ما يلزم المشاريع الصغيرة وتعتبر حاضنة لها:

إيجاز لبعض التجارب الناجحة في تمويل المشاريع الصغيرة

إن للدولة ولدورها و مجهوداتها الأثر الأكبر في نمو دور المشاريع الصغيرة ودعمها في العجلة الاقتصادية الدولة . في الجدول رقم (1) سنوضح الأوجه التي يمكن الاستفادة منها من خلال دراستنا لتجارب بعض الدول العربية الناجحة (الأردن، الكويت، مصر، الإمارات) لتنمية المشاريع الصغيرة في الوطن العربي و في الجدول رقم (2) سنوضح أوجه الاستفادة من التجارب بعض الدول الأجنبية (الصين، اليابان، أميركا،

بنجلادش، ماليزيا) الناجحة لتنمية المشاريع الصغيرة محاولين توضح كيف عملت هذه الدول على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإيجاز لإمكانية الاستفادة منها في تنمية هذا القطاع الهام فلسطينيا.

جدول رقم (1)

يوضح أوجه الاستفادة من التجارب العربية الناجحة لتنمية المشاريع الصغيرة في الوطن العربي:

| المجال | الاستفادة |
|-----------------------------------|---|
| التعريف | الاستقرار على تعريف موحد على المستوى القومي ، ويفضل الاعتماد على معيار العمال بشكل لاستعانة بمقياس رأس المال بشكل مكمل، مع مراعاة عدم الخلط بين الأحجام المختلفة للمشاريع. |
| القانون المنظم | أهمية وضع قانون خاص بالمشاريع الصغيرة يحدد المساعدات اللازمة لها والمسؤولين عن تقديمها بشكل منسق. |
| الجهات المساعدة | الاكتفاء بالمنظمات الضرورية المتخصصة التي تغطي كافة المجالات اللازمة لهذه المشاريع بحيث يعهد لكل جهة بدور محدد وينسق بينها عن طريق جهة تتولى التخطيط المركزي لهذه المشاريع. |
| المساعدات المقدمة في مجال الإدارة | الاستفادة من تكامل المعرفة بين المشاريع الصغيرة من خلال الغرف الصناعية. |
| في مجال المعلومات | توفير معلومات حول المساعدات والبرامج المقدمة ونشرها على المستوى القومي (لا مركزية). إصدار كتاب أو مجلة دورية تضم بيانات حديثة عن كل ما يتعلق بالمشاريع الصغيرة أو يفيد المهتمين بها من قوانين وسياسات منظمة، وإحصاءات ودراسات عنها. |
| في مجال الاستشارات | تقديم استشارات سريعة بالتليفون أو موقع المشروع. |
| في مجال التمويل: القروض | - تقديم قروض بشروط ميسرة (فعلية). - تطبيق نظم المشاركة للحصول على قروض ميسرة بالجهود الذاتية. |
| الضرائب الحماية ضد التعثر | وضع مزايا ضريبية للتكامل بين المشاريع ونموها. تمنح المشاريع المتعثرة قروضا ميسرة، مع مراعاة تأخيرها عن السداد.  |
| في مجال الإنتاج | الاستفادة من إيجابيات نظام التعاقد من الباطن وتأثيره المفيد على تطوير المشاريع الصغيرة لتكنولوجيا محلية. |
| الآلات والخامات | توفير القروض الميسرة على اختيار الآلات المناسبة. دعم نظام التعاقد من الباطن لتوفير الخامات والمساعدات الفنية اللازمة. |
| تدريب/استشارات | تدريب فني على مستوى المناطق. تبادل المعرفة والتكامل بين المشاريع. |
| في مجال التسويق | دعم نظام التعاقد من الباطن ، وإنشاء شركات للتجارة لتتولى التسويق المحلي والدولي. |

المصدر: هالة عنية، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، 2008.

جدول رقم (2)

يوضح أوجه الاستفادة من التجارب الأجنبية الناجحة لتنمية المشاريع الصغيرة:

| المجال | الاستفادة |
|--|---|
| التعريف | الاستقرار على تعريف موحد استناداً على معيار العمال بشكل أساسي ، والاستعانة بمعياري رأس المال بشكل كامل. |
| القانون المنظم | أهمية وجود قانون خاص بالمشاريع الصغيرة يتضمن جميع تفاصيلها بشكل منسق. |
| الجهات المساعدة | تحديد الوزارات والجهات المتخصصة التي تعطي كافة المجالات اللازمة لهذه المشاريع، بحيث يحدد لكل جهة اختصاصها سيق بينهم. |
| المساعدات المقدمة في مجال | - إنشاء مراكز دعم في متخصصة لتقديم الخدمات الفنية واللوجستية للمشاريع الصغيرة. - تأسيس وزارة أو مؤسسة مشاريع صغيرة تختص بتسجيل المشاريع، إضافة إلى اختصاصها بشؤون التمويل والخدمات بحاب المشاريع. |
| في مجال المعلومات | - توفير قاعدة بيانات خاصة بالمشاريع الصغيرة، وخاصة النسائية منها تضم كل ما يتعلق بالمشاريع من التخصص ورأس المال..... - خلق نوع من التكامل بين المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة بتقديم كافة المعلومات المتاحة للمشاريع الصغيرة. |
| في مجال التمويل: القروض الضرائب الحماية ضد التعثر | منح تسهيلات ميسرة من خلال تقديم قروض بشروط مناسبة (فعلية). - تقديم إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة تدرج عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر. - اعتماد سياسات حماية ضد الإفلاس. |
| الآلات والخامات | توفير عدد من القروض الميسرة لتطوير الآلات القديمة وشراء المواد الخام اللازمة. |
| تدريب/استشارات | إنشاء مؤسسات أو صناديق تمويلية متخصصة تشرف وتراقب عليها الحكومة لتوفير التمويل والتدريب لاكتساب الخبرة والمعرفة اللازمة لإدارة المشاريع الصغيرة. |
| في مجال التسويق | - استخدام شبكة الانترنت في الأغراض التسويقية أو الإعلانية عبر شبكة المعلومات. - مساعدة المشاريع الصغيرة في تسويق منتجاتها وتصديرها للخارج. - الإعلان عن منتجات المشاريع الصغيرة في كافة وسائل الإعلام. |

المصدر: إعداد الباحثان من تجارب دول مختلفة.

أهمية المشاريع الصغيرة للاقتصاد الفلسطيني

لا بد من تصوير الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية قبل تبيان أهمية المشاريع الصغيرة للاقتصاد و التي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

1. ارتفاع نسبة البطالة بين أفراد المجتمع بشكل كبير ، ولذلك أي عملية تنمية يجب أن تتضمن آلية لاستيعاب العمالة الفلسطينية وتأمين مصدر دخل يؤمن لها العيش بشكل جيد.
2. انخفاض مستوى الدخل لدى الفرد الفلسطيني مقارنة بما كان عليه عام 1999، إذ انه انخفض في قطاع غزة بما يزيد عن 40% عام 2008 (مركز الإحصاء، 2008، ص10)، وعليه يجب على عملية التنمية المنوي بدؤها أن تؤمن زيادة الدخل لكافة أفراد المجتمع دون إنقاص مستوى دخل أفراد آخرين، وهذا لا يتأتى إلا بتقوية ودعم الطبقتين ذات الدخل المنخفض والمتوسط ، وذلك من خلال إيجاد وخلق فرص عمل تكمن في إنشاء مشاريع ومصانع صغيرة ومتوسطة.

3. ندرة عوامل الإنتاج الرئيسية الطبيعية منها والغير طبيعية والمسمى بالانجليزية 7m (money ,men ,material ,methods ,machines ,markets ,mechanism) موجودة في القطاع بشكل ضئيل أو منها ما هو غير موجودة . وتعتبر هذه العوامل رئيسية للمشاريع الكبيرة . أم المشاريع الصغيرة فإن متطلباتها أقل ونتائجها أكبر (دويكات، 2006، ص6).

4. الظروف السياسية الغير مستقرة وخاصة في قطاع غزة وإمكانيات التنمية فيه، كلها غير محفزة وغير مشجعة للاستثمار في مشاريع استثمارية ضخمة ، لذا فإن الظروف السياسية ملائمة لإيجاد وإنشاء مشاريع ومصانع صغيرة ومتوسطة.

5. يتميز المجتمع الفلسطيني عامة وقطاع غزة خاصة بوجود خريجين بأعداد هائلة عاطلة عن العمل مع عدم حصولهم على أي خبرة إدارية أو مهنية ، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على الخروج خارج القطاع ، وهذا بدوره عامل رئيسي لإنجاح المشاريع الصغيرة.

في ضوء ما تقدم فإن احتياج الاقتصاد الفلسطيني إلى خلق أدوات مساعدة لإعادة النهوض والتطور في الأنشطة الاقتصادية كافة والقطاعات الإنتاجية خاصة في ضوء المستجدات السياسية و توقيع اتفاقيات المصالحة الوطنية التي حدثت (بين فتح و حماس) وما سينتج عنها من حوافز اقتصادية ، مما يقتضي بذل الاهتمام الجاد والسريع لتفعيل دور المؤسسات الاقتصادية و الاهتمام بالمشاريع الصغيرة، وتنميتها في المجتمع الفلسطيني ، بحيث تتمكن من تلبية احتياجات الاقتصاد الفلسطيني بما يضمن تطوره وازدهاره من خلال اعتماده على موارده الذاتية المحدودة (المادية والبشرية) ، وتخلصه من التبعية الاقتصادية الإسرائيلية والوصول به إلى مستويات نسبية من الاكتفاء الذاتي لسوقه المحلي.

مساهمة المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني

تعتبر المشاريع الصغيرة في الدول العربية ضرورة ملحة تفرضها ظروف وأحداث البيئة الخارجية والداخلية ، ولاسيما عندما يتعلق الأمر في مواجهة مشكلة البطالة ودورها المهم في الحد منها والتقليل من معدلها. هذا فضلاً عن المساهمة في اقتصاد الدول لتكون حافزاً منشطاً للتنمية المستدامة ، لذا سوف نتناول في هذا المبحث مساهمة المشاريع الصغيرة في قطاعات الاقتصاد الفلسطيني.

أنواع المشاريع الصغيرة في فلسطين:

في دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام 2002 للمنشآت التي تشغل 50 – 9 عامل وفق إحصائية خاصة مدعومة من UNCTAD، تتوزع المشاريع الاقتصادية الصغيرة في فلسطين إلى:

1. المشاريع الصناعية، والتي تشمل (صناعات استهلاكية صغيرة أو مهن وحرف صناعية).
2. المشاريع التجارية، والتي تشمل (تجارة الجملة والتجزئة، الوكلاء والسماسة).
3. المشاريع الخدمية، والتي تشمل (المكاتب الخدمية المختلفة والتعليم والخدمات الفندقية... إلخ).
4. المشاريع النسوية الصغيرة، والتي كان لها تأثير على التطور الاقتصادي وعلى تنمية الاقتصاد المحلي.

5. **المشاريع الزراعية المملوكة للسكان المحليين بشكل متفاوت، إضافة لمهنة الصيد والتي تأثرت بشكل كبير نتيجة للإجراءات الإسرائيلية التعسفية.**

6. **المشاريع الصغيرة في إطار المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهي مشاريع بحاجة لمزيد من التطوير في إطار الخطة التنموية الفلسطينية.**

ويمكننا الحديث عن مساهمة المشاريع الصغيرة من حيث العدد، فقد بلغ إجمالي المنشآت التي تم حصرها خلال التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2007 ، كما هو موضح في الجدول رقم (3) حوالي 132,874 منشأة ، توزعت بواقع 70.9% في الضفة الغربية و 29.1% في قطاع غزة ، فيلاحظ أن عدد المنشآت ارتفع بمقدار 13.4% مقارنة مع عدد المنشآت التي تم حصرها خلال تعداد عام 2004 والتي بلغت حينها 117,120 منشأة ، وارتفعت بنسبة 34.1% مقارنة بتعداد عام 1997.

ويظهر من ضمن هذه المنشآت أن هناك منشآت عاملة وأخرى مغلقة ومنها ما هو متوقف ، حيث بلغت عدد المنشآت العاملة 116,804 منشأة ، منها 82,871 منشأة في الضفة الغربية و 33,933 منشأة في قطاع غزة ، أما عدد المنشآت المغلقة فقد بلغ 3,657 منشأة ، منها 2,796 في الضفة الغربية و 861 منشأة في قطاع غزة، بينما عدد المنشآت المتوقفة 5,130 منشأة تتوزع بين 3,222 منشأة في الضفة الغربية و 1,908 منشأة في قطاع غزة ، في حين مثلت النسبة الباقية منشآت تحت التجهيز وقت تنفيذ التعداد.

جدول رقم (3) يوضح حالة المنشآت حسب المنطقة لعام 2007

| حالة المنشأة (بالاف) | | | | | | المنطقة |
|----------------------|----------|--------|---------|--------|---------|---------------|
| النسبة | المتوقفة | النسبة | المغلقة | النسبة | العاملة | |
| 62.8% | 3,22 | 76.5% | 2,796 | 70.9% | 82,871 | الضفة الغربية |
| 37.2% | 1,908 | 23.5% | 861 | 29.1% | 33,933 | قطاع غزة |
| 100% | 5130 | 100% | 365 | 100% | 116,804 | المجموع |

المصدر: النتائج النهائية حول التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007.

تمويل المشاريع الصغيرة

بدأ الاهتمام بتمويل بهذه المؤسسات منذ فترة الخمسينات ، وتحديدًا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من تطورات اقتصادية (بروز الولايات المتحدة واليابان وألمانيا ، وتراجع إنجلترا وفرنسا وبلدان أخرى) ومن ثم عقبتها الثورة العلمية والتقنية باعتماد أساليب حديثة وتكنولوجيا متطورة ، التي أدت إلى تطور حركة التصنيع الحديثة وإدخال فروع صناعية جديدة شجعت على طلب السلع والمنتجات الوسيطة. وكانت بدورها دافعا لظهور نشاطات جديدة ، مما جعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا كبيرا بمساهمتها الفعالة في تغطية الطلب المتزايد من قطع الغيار ومكونات الصناعات.

فيعتبر أول من بدأ بممارسة تمويل المشاريع الصغيرة ، بعض المنظمات غير الحكومية والمصارف التجارية في آسيا مثل بري يونت ديسا (BRI-Unit Desa) من اندونيسيا ، ومصرف كرامين (Gramen Baut) في بنغلاديش ، و ك- ريب (K - ReP) بكينيا ، وبيروديم- بانكوصول (Brodem - Bancosol) ببوليفيا ،

وآخرون، وعقب هذه الممارسات عرفت مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة تطوراً سريعاً خلال الثمانينات والتسعينات في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا ، فقد تحول عدد الفقراء المستفيدين من خدمات تمويل المشاريع الصغيرة من 8 ملايين عام 1997 إلى 23,6 مليون في عام 1999. وتقدم مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة قروضاً تتراوح قيمتها ما بين 5 إلى 3000 دولار، أما فيما يتعلق بمدة تسديد القروض فتتوقف على القطاعات التي تمنح في إطارها (سمير، 2001، ص7) *. وقد طورت مؤسسات التمويل المشاريع الصغيرة ونشاطاتها شيئاً فشيئاً ، وأصبحت تقدم خدمات أخرى ، كالادخار، الإيداع ، التأمين ، وقروض الإيجار، بالإضافة إلى بعض الخدمات الأخرى التكميلية للخدمات المالية. وهذا جعل الحاجة ملحة لوجود مثل هذه المؤسسات ، فضلاً للأسباب التالية (يعقوبي، 2006، ص39):

1. الكثير من المهتمين بالمؤسسات الصغيرة يعتبرونها مخزناً للعمالة ، حيث الأغلبية من القوى العاملة الصناعية مستخدمة في هذه المؤسسات.
 2. يسود في الكثير من الدول النامية ، صعوبات عديدة كانهخفاض الدخل النقدي وارتفاع معدل البطالة وانخفاض مستوى التعليم والثقافة، فيرى الكثير أن المؤسسات الصغيرة في مثل هذه الأوضاع هو الأسلوب الأمثل لما تتمتع به من خصائص تجعلها تتلاءم مع وضع الدولة.
 3. تعطي المؤسسات الصغيرة توفير نسبي لعوامل الإنتاج ، بخلاف المؤسسات الكبيرة التي قد ينشأ عنها أخطاء مكلفة جدا ناجمة عن سوء اختيار المواد التي من المفروض تصنيعها والأساليب المطبقة وفترة الإنتاج.
 4. قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا على التكيف مع مرونة الإنتاج الصناعي وتغير ظروف السوق وتنوع الإنتاج و توزيعه على مختلف الفروع الصناعية.
- وتشتمل مؤسسات التمويل على مجموعة عريضة من المؤسسات التي تهدف إلى توفير مجموعة من الخدمات التمويلية لطبقات المجتمع الفقيرة ، تتمركز معظم مؤسسات التمويل في منطقة جنوب شرق آسيا . وأكبر مؤسسات توجد في بلدان مثل بنغلاديش ، الهند ، إندونيسيا ، وتايلاند . فقد قامت مؤسسات مثل بنك جرامين ببنجلاديش ، ولجنة بنجلاديش للنهوض بالريف (BRAC) ورابطة النساء اللاتي يعملن لحسابهن (SEWA) بالهند ، وبنك الشعب الاندونيسي (BRI)، موارد مالية لأعداد كبيرة من الفقراء على مدى عقود من السنين. وقد تم تصنيف مؤسسات التمويل إلى أكثر من 14 نموذجاً ، أهمها ما يلي (إسماعيل، 2008، ص10):

1. نموذج بنك جراميين.
2. جمعيات الإقراض والادخار الدوار (Rotating Savings and Credit Associations).
3. نموذج بنك القرية (The Village Bank Model).

* صدر عن الأمم المتحدة، فضل الممارسات في مجال الائتمانات الصغيرة للنساء والشباب، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية من 13-16 مارس 2001 ، طنجة ، المغرب.

* صدر عن Conroy, John D, 2003.

لكن لابد من توفر مجموعة من الاعتبارات السياسية والمالية والتنظيمية والبشرية (عارف، 2009، ص4) لإنجاح وتشجيع مؤسسات الإقراض في القيام بدورها التمويلي و الاستشاري كما هو مطلوب:

- ❖ اعتبارات سياسية
- ❖ اعتبارات مالية
- ❖ اعتبارات تنظيمية
- ❖ اعتبارات بشرية

لكي تتجح برامج الإقراض في تحقيق أهدافها المرجوة، لابد أن تتجح بداية في استقطاب الفئة المستهدفة من تلك البرامج - وهي الفئة المهمشة والأقل حظاً في المجتمع.

أنواع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد شك من أن جميع المشاريع الصغيرة على مختلف مستوياتها ، سواء الجديدة منها أو القائمة ، تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحاً مقبولين ، وخاصة بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة . فلا بد من الإشارة هنا أن المشاريع الصغيرة و المتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه ، وحتى مراحل تطوره و تحديثه ، وكذلك في حالة استعداد المشروع لتصدير منتجاته للأسواق الخارجية . فيمكن حصر مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة و المتوسطة ثلاثة مصادر أساسية (الصفدي، 2004، ص7):

أولاً : التمويل الرسمي

يتم تقديم تمويل لهذه المشاريع من خلال المؤسسات المالية والمصرفية كالبنوك، وصناديق الادخار، وأسواق رأس المال....الخ.

ثانياً : التمويل غير الرسمي

يتم تمويل هذه المشاريع وفق أساليب غير رسمية ، مقدمة من المؤسسات التمويل الرسمية ، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المجموعات ، والمؤسسات التعاونية ، وصناديق التنمية المحليةالخ.

ثالثاً : مصادر تمويل أخرى

يتم تمويل غالب هذه المشاريع من خلال القنوات التي تعمل خارج إطار النظام القانوني الرسمي للدولة ، كالمدخرات الشخصية ، أو الاقتراض من الأهل ، الأصدقاء ، وجمعيات الادخار والائتمان.....الخ. ومن الجدير بالذكر هنا وجود أنواع من التمويل غير الرسمي مثل التمويل الصغير والتمويل بالغ الصغير، حيث يعرف التمويل بالغ الصغر هو تزويد القروض وخدمات التوفير للفقراء (Schreiner، 1999). كما يعرفه (Perscott، 1997) بأن التمويل بالغ الصغر هو تزويد الخدمات المالية للفقراء ، وقد تم استخدام مصطلح (micro) لان المبالغ المستخدمة للقروض مبالغ صغيرة ، وفي الغالب تقوم المؤسسات غير الربحية بمنح التمويل بالغ الصغر ، وتكون الفئة المستهدفة من الناس الذين لا يستطيعون المشاركة في القطاع المالي الرسمي ، والهدف الرئيسي الذي تسعى له هذه المؤسسات هو تخفيف الفقر في المجتمعات النامية، وتستخدم هذه

المؤسسات الإقراض بضمان المجموعة أو الإقراض الفردي لتقديم خدماتها المالية ،ويوجد مؤسسات أخرى تستخدم التوفير وخدمات التأمين .

كما يجب التفريق بين التمويل بالغ الصغر (microfinance) والإقراض بالغ الصغر (microcredit) ، فيعرف الأخير بأنه تقديم الخدمات المالية للزبائن أصحاب الدخل القليل لإيجاد مصادر عمل ذاتية لهم ، وتشمل الخدمات المالية التوفير والإقراض مع ملاحظة أن بعض المؤسسات تقدم خدمات التأمين . بالإضافة يمكن القول بأن الإقراض بالغ الصغر عبارة عن منح مبلغ صغير من المال كقرض لمدة قصيرة وبضمانات شخصية للفقراء أصحاب المشاريع أو الراغبين في بناء مشروع جديد في الوقت الذي لا يوجد مصدر تمويل آخر لهم ، والهدف الأساسي للإقراض بالغ الصغر هو الحد من ظاهرة الفقر عن طريق توفير الاستدانة المالية للفقراء (الصفي،2004). كما اقترح محمد يونس رائد الإقراض بالغ الصغر وجوب تصنيف للإقراض بالغ الصغر أكثر دقة في استخدامه، كالتالي:

= الإقراض البالغ الصغر التقليدي غير الرسمي،مثل الصرافون ،مكاتب الرهن،القروض من الأصدقاء والأقارب.

=الإقراض بالغ الصغر من خلال البنوك التقليدية أو المتخصصة من الإقراض الزراعي....الخ.

=الإقراض القروي من خلال البنوك المتخصصة.

=الإقراض التعاوني مثل الاتحادات المختلفة.

= الإقراض بالغ الصغر من خلال المشاركة بين المصارف والمؤسسات غير الربحية.

= لإقراض بالغ الصغر على منهجية بنك جرامين.

= نوع من أنواع الإقراض بالغ الصغر المقدم من خلال المؤسسات الغير حكومية.

أما التمويل بالغ الصغر يعتبر أكثر شمولاً من مفهوم من الإقراض بالغ الصغر،كما تم تطوير مفهوم التمويل بالغ الصغر في بداية عام 1990 ليشمل جانبان من الخدمات المالية المقدمة للفقراء وهما الاقتراض microcredit والإيداعات المالية microsaving (Bastelaer: 2000).

لذا تعتبر خدمات التمويل بالغ الصغر أكثر فعالية في حالة مساعدتها للفقراء في إدارة مخاطرهم المالية ،

ويكون ذلك بالشكل التالي (Jennifer sebstadald,2001):

1. مقابلة منتجات مؤسسة الإقراض مع احتياجات زبائنها.

2. مقابلة مبلغ الدفعات المسترد للقرض مع دورة احتياجات الزبائن المالية.

3. مقابلة حجم القرض مع احتياجات الزبائن.

4. مقابلة التدفق المالي لدخل الزبائن مع دورة سداد دفعات قرضهم.

إن الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، لاسيما في فلسطين يكشف عن المعوقات التي تقف أمام تلك المؤسسات ، مما دفع بعض الدول العربية للوقوف على تلك المعوقات وعلاجها بما يحقق للنظام التمويلي الإسلامي دوره في تنمية تلك المؤسسات. وهذا من أدى بدول العالم إلى التوجه نحو

تبنى فكرة التمويل الإسلامي لما يحقق للنظام التمويلي دوره التنموي في المؤسسات ، حيث يتضمن مزايا لا توجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدي، يمكن إيجازها فيما يلي (دوابه، 2006، ص21):

1. تنوع أساليب التمويل الإسلامية وتعددتها ، فهناك أساليب قائمة على التبرعات والبر والإحسان كالقروض الحسن وعوائد الوقف الإسلامي ، وأساليب للتمويل قائمة على المشاركات كالمشاركة المنتهية بالتملك والمضاربة والمزارعة، وأساليب قائمة على الائتمان التجاري، كالبيع الآجل وبيع الاستصناع ، وكل هذا يتيح فرصاً ومجالات أكثر لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
2. أساليب التمويل الإسلامية تقوم على أساس دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية ، وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية ، وهذا يعني أن المشاريع عند دراستها تخضع للأولويات الإسلامية و ضروريات وحاجيات وتحسينات ، مما يحقق تخصيصاً أمثل للموارد.
3. أساليب التمويل الإسلامية ليست نقيضاً للضمانات، فهي لا تحول بين مؤسسات التمويل وأخذ الضمانات الكافية التي تؤمن أموالها.
4. أساليب التمويل الإسلامية تنقل التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة، فلا مجال هنا لاستفادة طرف على حساب طرف آخر كما في التمويل التقليدي.
5. سعر الفائدة كئمن للإقراض والاقتراض هو ربا محرم شرعا ، هذا فضلاً عن انه ينكمش فيه النشاط الإنتاجي بما فيه من تنمية ووفرة ، وهذا بعكس أساليب التمويل الإسلامية التي تغلب النشاط الإنتاجي على النشاط المالي.

أن تحول مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة من الأسلوب الربوي إلى الأسلوب الإسلامي فإنها تقيم تنظيمياً جديداً فنياً وإدارياً، حيث يتحول اهتمامها من إدارة الإقراض إلى إدارة الاستثمار.

ثالثاً: معوقات تمويل المشاريع الصغيرة

وبالرغم من الدور المحوري الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في مواجهة المشاكل الاقتصادية في كثير من اقتصاديات دول العالم ، إلا أنها ما زالت تعاني من العديد من الإشكاليات في الدول. وفي مقدمة ذلك إشكالية الحصول على التمويل الذي يعتبر بوجه عام من ابرز المعوقات التي تواجه تنمية المشاريع الصغيرة ، ليس في الدول العربية فحسب ، بل في مختلف بلدان العالم، حيث ثبت أن مشاكل التمويل تأتي على رأس قائمة معوقات تلك المشاريع هناك.

مما دفع معظم دول العالم لدراسة تلك المعوقات التي تقف حائلاً أمام العملية التمويلية، والعمل على تنفيذ ما يلزم لمواجهة هذه المعوقات. وقد تتعاضد تلك المعوقات نظراً لطبيعة حال القطاع المالي في تلك الدول، والذي يتسم بشيء من القصور، وعدم الانتشار والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة، هذا فضلاً عن قصور القوانين والتشريعات الخاصة بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويمكن القول أن إشكالية التمويل في الدول العربية ترجع في الأساس إلى الأسباب الآتية (دوابه، 2006، ص12):

- ضيق نطاق التمويل المتاح، ضعف الاهتمام بدراسات الجدوى، التركيز على الضمانات، طول مدة الإجراءات، سياسة سعر الفائدة و افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرات اللازمة لنشاطهم. ولخصوصية الوضع الفلسطيني ، هناك معوقات إضافية بجانب المعوقات السابقة ذكرها ، وهي درجة المخاطرة سواء من جانب مؤسسة الإقراض أو من جانب مالك المشروع وما يتعرض له من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية من جراء الممارسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني وما يتخلله من حصار وإغلاق المعابر وتدمير البيوت والمنشآت العاملة والممتلكات الاقتصادية وما ينتج عنه من ضياع فرصة وصول التمويل إلى المقترضين من قبل الممولين الخارجيين ، وبالتالي ضياع فرصة الاستثمار وزيادة الإنتاج والدخل.

مصادر تمويل المشاريع الصغيرة

من المناسب تناول مصادر تمويل المشاريع الصغيرة و أهميتها في ها الجزء من الدراسة حتى يستطيع القارئ أن يتعرف على هذه المصادر إذا ما رغب في الحصول على أي نوع تمويلي لمشروعة:
أولاً : المدخرات الشخصية: تتمثل في إجمالي المدخرات العائلية ،أو الاقتراض من لأصدقاء والأقرباء.
ثانياً : البنوك التجارية والمتخصصة:

تعتبر القروض هي المصدر الأساسي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم ومصدر هذه القروض عادة البنوك التجارية ، لذلك تلعب البنوك التجارية والمتخصصة منها دورا مهما في تنمية المشاريع كبيرة كانت أو صغيرة . بالإضافة إلى أنها تتمتع بعدد من المزايا، أهمها (المحروفي،2006، ص9):
-كفاءة الإدارة وملاءتها المالية وكفاءة رؤوس الأموال.

- توفر البنية التحتية المناسبة والانتشار الواسع لفرعها ، مما يؤمن وصولها إلى معظم الأماكن ، ولذوي الحاجة من المقترضين.

-كفاءة أنظمتها الرقابية والمحاسبية وأجهزة المتابعة.

-ملكيتها من قبل القطاع الخاص مما يجعلها تركز على كفاءة وإدارة المشاريع المجدية.

-الربحية الأكيدة إلى حد ما.

-استقرار مصادرها المالية.

-أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المصرفية لهذا القطاع ، نظراً لتنوع الخدمات المالية التي تقدمها.

يتمثل هدف هذه البنوك في تعظيم أرباحها مما يدفعها إلى البحث عن أعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها ، و الاحتفاظ باحتياطيات و سيولة مناسبة و الجمع بين هذه الأهداف يتم عادة من خلال إيجاد المقترض القادر على دفع سعر فائدة أعلى ، وغير قابل للتعثّر مما يعني بأن البنوك تتطلع إلى استثمار ذي جودة عالية و بمعدل عائد مرتفع . وهذا بدوره يزيد من صعوبة حصول المشاريع الصغيرة و المتوسطة على قروض من البنوك التجارية ، هذا بالإضافة إلى الأسباب التالية(عبد الهادي،2002، ص14):

1- المصروفات المترتبة على إدارة المشاريع الكبيرة ، اقل بكثير من المصروفات المترتبة على إدارة المشاريع الصغيرة.

2- توجد ضمانات مالية كافية في المشاريع المتوسطة والكبيرة، على عكس الصغيرة، التي لا يتوفر لأصحابها - خاصة النساء - العديد من الضمانات.

3- ينظر إلى الفقراء عادة ، كمستفيدين لا يمكن الاعتماد عليهم، بسبب عدم استقرار وضعهم الاقتصادي بسبب مداخيلهم ومدخراتهم غير المنتظمة.

4- هناك سهولة في الاختيار الأولي للمستفيدين في حالة المشاريع الكبيرة، على عكس الوضع في المشاريع الكبيرة، حيث تحتاج مؤسسات الإقراض إلى إجراء تخفيضات أوسع.

والأمر لا يختلف كثير في وضعنا الفلسطيني ، بالرغم من وجود تجارب بنكية متخصصة لدعم المشاريع الصغيرة، مثل بنك الرفاه الاجتماعي لتمويل المشاريع الصغيرة، الذي أنشأ لدعم قطاع المشاريع الصغيرة باعتباره قطاعاً واسعاً وأكثر ربحاً. هذا بالإضافة إلى مساهمته في التقليل من نسبة البطالة. حيث يقدم هذا البنك خدمات مصرفية لقطاع المشاريع الصغيرة إضافة إلى خدماته المصرفية الاعتيادية (القروض، التأمين، التوفير،.... الخ)، وذلك في عدد من المجالات منها الإنتاجية التي تهدف للحد من مظاهر الفقر وخلق فرص عمل وداعمة للدخل ومعززة له كالمشاريع المنزلية والنسائية ، هذا فضلاً عن مدة القرض التي تصل إلى 24 شهراً في الوقت الذي يصل فيه قيمة التمويل إلى \$5000 لكل مقترض (جريدة القدس، 2009، ص6).

وفي الوقت الذي لم تشجع فيه البنوك التجارية استهداف برامج الإقراض للأعمال الصغيرة ، اهتمت المؤسسات غير الحكومية باستخدام برامج إقراض غالباً ما تكون ممولة بالكامل من الجهات المانحة (Massar Associatcs:2002).

ثالثاً : المنظمات غير الحكومية

ساهمت المنظمات الغير حكومية مساهمة بالغة الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية محلياً وعالمياً، خاصة في الظروف الاقتصادية المتردية مثل حالنا الفلسطيني ، حيث قدمت الكثير من الخدمات ، هذا فضلاً عن اهتمامها بحالة الفقر ومحاولة علاجها وإزالته وبالتنمية البشرية والمستدامة.

وتتعدد طبيعة المؤسسات و المنظمات الغير حكومية العاملة في فلسطين ومن أهمها (عبد الهادي، 1998، ص18):

أ- **مؤسسات الإقراض:** الذي اعتبر غياب المؤسسات المالية (البنوك) سبباً رئيسياً لإنشاء العديد من مؤسسات الإقراض، التي هدفت إلى تقديم قروض إلى المجتمع الفلسطيني. وتهدف هذه المؤسسات إلى:

- توفير وخلق فرص عمل بديلة للأيدي العاملة التي تعمل داخل إسرائيل.
- توفير فرص عمل للعاملين عن العمل، ومحاولة حل مشكلة البطالة.
- تشجيع النساء على الانخراط في عملية التنمية الاقتصادية.

ب- **مؤسسات التدريب والدعم التقني والاستشارات:**

هي تلك المؤسسات الأهلية التدريبية المهمة بتطوير قدرات قطاع الأعمال الصغيرة ، حيث تقوم بتقديم التدريب الفني للعاملين والعاملات بالمشاريع الصغيرة ، هذا فضلاً أنها مؤسسات تدريبية تستهدف تقوية وتمكين المشاريع الصغيرة إدارياً وتسويقياً ومالياً وإنتاجياً.

ت- **مراكز الأبحاث والمعلومات:**

على الصعيد الفلسطيني حاولت المؤسسات الأهلية الفلسطينية في مجال أبحاث التنمية الاقتصادية ، أن تتناول هذا القطاع الهام ، إلا إنها تبقى بسيطة مثل إصدار مركز الدراسات النسوية دراستين حول قطاع الملابس. كما قامت مجموعة مؤسسات بشكل مشترك اتحاد لجان الإغاثة الزراعية ، مركز بيسان، مركز الدراسات النسوية ، مركز شؤون المرأة بإصدار دراسة حول احتياجات الإقراض في المشاريع الصغيرة .

ث-الغرف التجارية - الصناعية:

تعتبر الغرف التجارية والصناعية احد أهم المؤسسات الأهلية التي تقدم خدمات هامة ونوعية للمشاريع الاقتصادية المختلفة، بما فيها المشاريع الصغيرة.كما أنها تقوم بالأنشطة التالية:

-الاتصال والتنسيق مع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة،حيث تعتبر الغرف التجارية الصناعية الممثل الشرعي لأصحاب وصاحبات المشاريع.

-تهتم الغرف التجارية وبشكل واسع في تنظيم العديد من الدورات والندوات والمحاضرات حول موضوعات اقتصادية مختلفة.

-أهمية استثنائية لقطاع المشاريع الصغيرة ، فأنشأت وحدات خاصة مستقلة لهذه الأعمال، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية في بعض الأحيان.

ج-مؤسسات أخرى

العديد من تقدم المؤسسات الأهلية الفلسطينية تقدم خدمات أخرى لقطاع الأعمال الصغيرة ،نذكر منها:

1. تنظيم معارض محلية وإقليمية ودولية.
2. إعداد كتالوجات ، تتضمن أسماء هذه المشاريع وطبيعة الإنتاج التي تقوم بها.
3. تنظيم مجموعة كبيرة من اللقاءات و ورشات العمل والندوات حول مسائل مختلفة تتعلق بقطاع الأعمال الصغيرة .

وبالنسبة لوضعنا الفلسطيني ،شكلت المشاريع بالغة الصغر الجزء الأكبر من المشاريع الموجودة في فلسطين، ويتخذ أصحاب هذه المشاريع مصادر مختلفة لتمويل مشاريعهم ،ففي دراسة لتقدير أثر الإقراض بالغ الصغر قامت بها Lucy Creeven & Others (1996)، وجدت هذه الدراسة أن أصحاب المشاريع الفلسطينية يميلون إلى مصادر تمويل غير رسمية أكثر من مصادر التمويل الرسمية ووجدت هذه الدراسة أن أهم مصادر التمويل تمثلت بالتالي:

1. الموزعون بالائتمان Supplir Credit:

فالغالب أن أصحاب المشاريع بالغة الصغر يميلون إلى شراء البضاعة بالدين (الائتمان قصير الأجل)، ويسددون المبالغ المطلوبة بعد بيع هذه البضاعة ، وتكون مدة الدين عادة قصيرة وتتراوح من أسبوع واحد إلى عدة أشهر كحد أقصى.

2. الصرافون Money Changer:

يقوم الصرافون بمنح المال كقرض لأصحاب المشاريع الذين يثقون بهم، مع اخذ شيكات مؤجلة كوسيلة للضمان، بالإضافة إلى نسبة الفائدة المرتفعة.

3. الجمعية Society:

تعتبر كمؤسسة إقراض توفير مشهورة محليا في الضفة الغربية وقطاع غزة وخصوصا بين النساء، فالأعضاء يساهمون بمبلغ ثابت، ويتم سحب المبالغ بحسب الأعضاء وبشكل دوري لحين انتهاء فترة الجمعية. وفي هذا السياق لا بد لنا من الاتفاق مع الباحثة Creven & Other، 1988 في وجوب إحداث بعض التغييرات في قطاع الإقراض بالغ الصغر ليتلاءم مع أصحاب المشاريع بالغ الصغر في فلسطين، من خلال الوصول إلى أشكال مختلفة للقروض لتتلاءم مع الأنواع المختلفة الموجودة في الضفة والقطاع والعمل على انتشار مؤسسات الإقراض بمناطق جغرافية أوسع و خصوصا المهمشة.

واقع مؤسسات الإقراض في غزة

لقد عاش قطاع غزة خلال السنوات الماضية أحداثا عنيفة تمثلت ما بين أزمات سياسية وأمنية واقتصادية متلاحقة، حيث كان من ابرز هذه الأزمات انتفاضة الأقصى عام 2000، الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005 وانتخابات المجلس التشريعي عام 2006، لانقسام الداخلي الفلسطيني عام 2007، وأخيرا حرب كانون أول عام 2008. فقد أثرت هذه الأزمات بمجملها على المجتمع بشكل بالغ الأهمية من خلال تأثيرها سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلى القطاع غير الرسمي وقطاع التمويل الصغير بشكل خاص، ويمكن تلخيص نتائج هذه الظروف في النقاط التالية (الشبكة الفلسطينية للإقراض، 2009، ص 5):

- لم تختلف نسب الاعتماد على التمويل الخارجي والذاتي خلال هذه الفترة، حيث تعتمد 71% من المؤسسات على التمويل الخارجي كأساس في تمويل الخدمات الإقراضية، بينما اعتمدت 29% من المؤسسات على التمويل الذاتي إلى جانب التمويل الخارجي كأساس لتمويل الخدمات الإقراضية.
- أثرت الأزمات السياسية على حجم الطلب لقروض جديدة وعلى مقدرة أصحاب القروض على التسديد بانتظام مما أثر على إقبال مؤسسات التمويل للحصول على القروض من المانحين وعزز ذلك عدم وضوح الرؤية السياسية وحساسية الموقف الدولي من ظروف قطاع غزة ..
- كما أثرت الأزمات السياسية بشكل واضح على قطاع التمويل خصوصا سياسة إغلاق المعابر والأزمة الأمنية مما أدى قلة الإقبال على القروض وأضعف حجم المحفظة الممنوحة.
- أدت ازدواجية السلطة الفلسطينية بعد منتصف عام 2007 إلى عدة معيقات بعضها كان إدارياً وأخرى قانونياً. كما أدت إلى ظهور طبقة جديدة من المقترضين تتمثل في موظفي السلطة المنقطعين عن العمل والذين بدعوا بالحصول على القروض لتمويل مشاريع صغرى مثل بعض أنواع التجارة البسيطة.
- لم يكن هناك أثر قوي للازمة الاقتصادية العالمية أو الداخلية على مؤسسات التمويل الصغير من حيث حجم التمويل الملتقى أو الممنوح من المؤسسات الدولية، إلا أن تغير سعر صرف العملات وعدم توفر

السيولة الكافية ومنافسة المنتجات المصرية والإسرائيلية كانت من أهم التحديات التي فاقمت من مشاكل عمل مؤسسات التمويل الصغير.

■ رأيت مؤسسات التمويل الصغير أن بعض المشاريع التي تضررت بشكل كلي أو جزئي أو توقفت نتيجة الحرب على قطاع غزة ، أدت إلى صعوبات في إمكانية أو طرق كيفية سداد القروض مما أثر بصورة جزئية على الجانب المالي لمؤسسات التمويل الصغير .

■ لقد أدت الحرب على قطاع غزة إلى زيادة التمويل المتلقي والممنوح ولم تؤدي الأزمات أو الحرب إلى إغلاق أو رغبة في إغلاق أية مؤسسة تمويل صغير أو تأثر موجوداتها بشكل يذكر .

■ اعتماد مؤسسات التمويل الصغير على تمويل المشاريع القائمة التي تحقق عائد جيد كأحد الشروط الأساسية وكذلك لضمان سداد الدفعات المالية المستحقة على المقترضين، ومن جانب آخر انخفضت نسبة القروض الممنوحة للمشاريع الجديدة الناشئة بسبب التخوف من عدم السداد .

■ تأثرت مؤسسات التمويل الصغير بأزمة انقطاع الرواتب مما انعكس سلباً على نسبة السداد وارتفاع عدد القروض المتخلفة عن السداد، هذا بالإضافة إلى تقلص عدد القروض الممنوحة بسبب عدم قدرة المقترضين على توفير عدد كافي من الكفلاء .

■ لقد أثرت الأزمات المتلاحقة على قدرة مؤسسات التمويل الصغير، مما أدى إلى انسحاب بعض المؤسسات من سوق التمويل الصغير مثل أنيرا وجمعية الشبان المسيحية ، وبعض المؤسسات جمدت عملية صرف قروض جديدة و ركزت على عملية استرداد الدفعات المستحقة على المقترضين .

ثالثاً : خصائص مؤسسات الإقراض

تتميز مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة بعدة خصائص تمنحها صبغة تمويلية خاصة بها تتلاءم مع وظائفها لتنسجم في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تبرز هذه الخصائص فيما يلي(الصفدي،2004، ص13):

1. يغلب عليها الأسلوب التجاري في إدارة أنشطتها الإقراضية ، وإن كان أغلبها مؤسسات غير حكومية NGOs.
2. تقوم الجهات المانحة بدعم هذه البرامج وخصوصاً في رأس المال المقدم لنشأتها أو استمراريتها أو كلاهما معاً.
3. أن بعض هذه المؤسسات تأخذ الطابع الدولي أو الخارجي، حيث يكون المركز الرئيسي في خارج البلد. كذلك هناك اختلاف بسيط في بعض سياساتها، من ذلك مثلاً أن بعضها لا يمول مشاريع ضمن قطاع اقتصادي معين.

4. غالبية هذه الأنشطة لا تصل إلى عدد كبير من المشاريع بالغة الصغر (Massar Associates,2002).
5. أن هذه المؤسسات والبرامج لا تهدف إلى الربح بشكل أساسي وتضع لأهدافها أغراضاً عامة كاللتنمية الإدارية في المجتمع وسد الفراغ المصرفي.

6. تمول هذه المؤسسات المشاريع الإنتاجية والتشغيلية التي توصف بأنها صغيرة الحجم، ومملوكة للفئات محدودة الدخل والتي يقدر بأنها ناجحة وقادرة على سداد القرض وخدماته.

7. أغلب هذه المؤسسات تركز على فئات اجتماعية واقتصادية محدودة ، وهناك مجموعة منها متخصصة لتمول المشاريع النسوية فقط.

8. تمول قطاعات إنتاجية بشكل أساسي، وقد تخصص بعضها بتمويل قطاعات معينة، ومع ازدياد تدهور الأوضاع الاقتصادية مع انتفاضة الأقصى قامت بعض مؤسسات الإقراض بتغيير سياساتها ، فمثلا مؤسسة أكاد "المركز الفلسطيني للتطوير الزراعي" الذي كان يقدم خدماته للمزارعين فقط بدأ بإصدار قروض لجميع القطاعات، وكذلك مؤسسة فاتن التي بدأت بإصدار القروض الاستهلاكية والشخصية لموظفي المؤسسات الأهلية .

الدراسة التطبيقية (النموذج القياسي)

أداة البحث: تمثلت أداة الدراسة في إعداد استبيان وتحكيمة وتوزيعه على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

هناك عدة متغيرات مستقلة تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً على المتغير التابع ، والتي تمثلت في عدد القروض المحصلة من مؤسسة الإقراض و نسبة ارتفاع الفائدة ونسبة التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر ومتوسط الدخل الشهري ، بالإضافة إلى وجود جهة المتخصصة لرعاية المشاريع ، وزيارة مؤسسة الإقراض، ومطابقة المنتج للمواصفات والمقاييس الفلسطينية ، ووجود قانون وتشريع يرضى المشاريع الصغيرة كمتغيرات مستقلة. ويتضمن المتغير التابع نسبة التمويل الخارجي المقدم من مؤسسة الإقراض للمشروع المقام. و سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير المتغيرات أو ما يسمى نموذج المعادلة الواحدة من خلال الانحدار المتعدد والبسيط.

❖ نموذج الانحدار الخطي LINER REGRESSION

بعد إدخال المتغيرات المستقلة السابقة الذكر، يتضح لنا من المخرجات إمكانية إعداد نموذج انحدار خطي بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين (نسبة التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر ونسبة ارتفاع الفائدة)، وهذا بناءً على المعلومات التالية:

قيمة معامل الارتباط R التي وصلت إلى واحد صحيح ، بالإضافة إلى معامل التحديد R SQUARE الذي بلغ أيضا واحد صحيح ، مما يعني أن هناك ارتباط تام وإيجابي بين المتغير التابع وبين المتغيرين المستقلين ، وهذا يفسر درجة التغير الحاصلة في المتغير التابع ترجع بدرجة كبيرة إلى هذين المتغيرين. وبناءً على ذلك تكون معادلة الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + e$$

بتطبيق المخرجات المعطاة:

$$Y = 100.114 - 1.001 X_1 - .100 X_2 + E$$

حيث أن :

Y = نسبة التمويل المقدم من مؤسسة الإقراض

X1 = نسبة التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر

X2 = نسبة ارتفاع الفائدة

E = نسبة الخطأ العشوائي والتي بلغت في النموذج حوالي 1.14. أي بنسبة 1.14%

توافق صلاحية نموذج الانحدار

تم التعامل مع البيانات وإدخالها باستخدام برنامج SPSS ، وقد اتضح من المخرجات عدم تطبيق اعتدالية التوزيع الطبيعي للمتغير التابع ، وبالتالي لا يمكن تطبيق شروط صلاحية الانحدار السابق ذكرها في المنهجية و أصبحت هذه الطريقة غير مجدية ، مما يترتب عليه صعوبة تكوين نموذج انحدار خطي للمتغيرات المستقلة الأخرى. لذا لجئنا الباحث إلى استخدام نموذج الانحدار اللوجستي.

❖ نموذج الانحدار اللوجستي : Logistic Regression

يعتبر نموذج اللوجستي حالة خاصة من حالات نماذج الانحدار العامة ، ويستخدم عندما نرغب في التنبؤ بوجود صفة أو ظاهرة معينة بالاعتماد على قيم متغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة الأخرى التي لها علاقة بالمتغير التابع تماماً كما هو الحال في نماذج الانحدار العامة. ولتطبيق هذا التحليل هناك ثلاث خطوات أساسية يجب إتباعها وهي (عكاشة، 2002 ، ص54):
- توفيق النموذج الخام ، توفيق النموذج المعدل، اختبار الفرضيات.

■ التحليل اللوجستي: Logistic Analysis

ويعد إدخال البيانات السابقة في البرنامج توصلنا إلى المخرجات التالية:

■ النتائج:

تعتبر قائمة النتائج قائمة طويلة ، حيث تقسم إلى خمسة أجزاء نوضح وتفسير كل جزء منها ، فيما يلي:
الجزء الأول : يوضح ملخص للبيانات التي أدخلت في التحليل، مما يحقق من وجود قيم مفقودة ومن صحة القيم الواردة واتساقها .

جدول رقم (9) يوضح ملخص لأعداد المفردات الداخلة في التحليل

| النسبة | عدد | الحالة |
|--------|-----|----------------------|
| 91.5 | 119 | Included in Analysis |
| 8.5 | 11 | Missing Cases |
| 100.0 | 130 | Total |

ويتضح من الجدول السابق ، أن القيم الداخلة في التحليل تبلغ 119 قيمة أي بنسبة 91.5% . وان القيم المفقودة بلغت نحو 11 قيمة بنسبة 8.5% ، وذلك بسبب عدم كفاية البيانات.

الجزء الثاني : يبين فئات تصنيف المتغير التابع، حيث تم تصنيفه إلى مجموعتين ، المجموعة الأولى والتي يرمز لها (0) تضم نسبة التمويل المقدم $Y > 90\%$. بينما تضم المجموعة الثانية والتي يرمز لها بـ (1)

تضم نسبة التمويل المقدم $Y < 100\%$. وذلك لإدخال بياناته في البرنامج الإحصائي وإعطائنا المخرجات النهائية لإدراجها في النموذج.

الجزء الثالث : يعطي معلومات حول النموذج المبدئي (دقة النموذج) قبل إدخال أي متغيرات مستقلة للنموذج (تحتوي على العنصر الثابت). حيث بلغت نسبة دقة النموذج المبدئي حوالي 68.1% ، أي أن النموذج دقيق بنسبة 68.1% ، وهذا يعني أن احتمال صدق التنبؤ بقيمة المتغير التابع تساوي 68.1%.

الجزء الرابع : يبين معلومات حول النموذج الذي تم تقديره بعد إدخال المتغيرات المستقلة ، بالإضافة إلى عنصر الثابت constant، مما يظهر مدى جودة النموذج الذي تم توفيقه للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات. و ذلك من خلال قيمة COX & Snell R Square ، حيث بلغت حوالي 15% ، وهذا يفسر مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

فقد بلغت مستوى الدلالة المعنوية تساوي 0.004. وهي أقل من 5%، مما يدل على مدى جودة توفيق النموذج النهائي للبيانات المدخلة.

الجزء الخامس : كتابة نموذج الانحدار اللوجستي بصورته النهائية ، وذلك من خلال تقديرات لمعالم نموذج الانحدار الذي تم توفيقه في التحليل.

جدول رقم (10) يوضح تقديرات معالم نموذج الانحدار اللوجستي النهائي

| Exp(B) | Sig. | df | S.E. | B | Var |
|--------|------|----|-------|--------|----------|
| .545 | .011 | 1 | .238 | -.607 | Q67 |
| 2.856 | .009 | 1 | .402 | 1.049 | Q66 |
| 2.290 | .088 | 1 | .486 | .829 | Q65 |
| .499 | .141 | 1 | .472 | -.695 | Q64 |
| 1.444 | .199 | 1 | .286 | .367 | Q46 |
| 8.541 | .138 | 1 | 1.447 | 2.145 | x19 |
| .003 | .007 | 1 | 2.151 | -5.831 | Constant |

يتضح من المعلومات الواردة في الجدول السابق قبول إدراج متغيرين في النموذج ، وذلك بناء على قيمة Sig > 5% ، حيث بلغت لـ Q67 (وجود قانون وتشريع يرعى المشاريع الصغيرة) حوالي 0.011% و Q66 (مطابقة المنتج للمواصفات والمقاييس الفلسطينية) حوالي 0.009% . وبالتالي يمكن استنتاج نموذج الانحدار اللوجستي الذي تم توفيقه للبيانات على الصورة التالية*:

$$Y = -5.831 + 1.049X_{66} - .607X_{67}$$

حيث أن :

$$\text{logit}[\pi(x)] = \log \frac{\pi(x)}{1-\pi(x)} = \alpha + \beta\chi$$

* الصيغة العامة لنموذج الانحدار اللوجستي:

X19 = آلية الحصول على التمويل

X46 = تفضيل إتباع أسلوب التمويل الإسلامي

X64 = وجود جهة متخصصة لرعاية المشاريع

X65 = زيارة مؤسسة الإقراض لمتابعة المشروع

X66 = مطابقة المنتج للمواصفات والمقاييس الفلسطينية

X67 = وجود قانون وتشريع يرفع المشاريع الصغيرة

■ التعليق على نتائج البيانات

- نجد إن هناك دلالة معنوية للمتغير (X66) ، مما يدل على مدى تأثيره على المتغير التابع وقبوله ضمن متغيرات النموذج، وبالتالي فإن مطابقة منتجات المشاريع الصغيرة للمواصفات والمقاييس الفلسطينية، يدفعها إلى الاستمرار في عملية التمويل المقدم لبقاء المشاريع الصغيرة على العمل ضمن منظومة تلبية احتياجات أفراد المجتمع.

- نجد إن هناك دلالة معنوية للمتغير (X67) ، مما يدل على مدى تأثيره على المتغير التابع وقبوله ضمن متغيرات النموذج ، حيث يظهر النموذج علاقة عكسية بين أهمية وجود قانون وتشريع يراعي المشاريع الصغيرة وبين عملية التمويل المقدم ، وذلك لصعوبة تنفيذ القوانين والتشريعات الموجودة على المشاريع المقامة وهذا لصغر حجمها. وذلك لتضمينها شروط قاسية لا تناسب المشاريع الصغيرة في بدايتها ، لذلك يصعب على مالكيها تنفيذ هذه القوانين والتشريعات أو التقيد بها ، مما يضطرهم إلى عدم الأخذ بها.

التحليل الإحصائي

خصائص مفردات العينة

لقد تم توزيع الاستبيان على أصحاب المشاريع الصغيرة التي تمول مشاريعهم من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة . وفيما يلي المعلومات الشخصية عن أصحاب المشاريع:

1- المستوى العلمي

عند تحليل عينة الدراسة حسب المستوى العلمي ، نجد أن المستوى العلمي لأصحاب المشاريع كان :

جدول رقم (11) يوضح المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع

| النسبة المئوية | التكرار | المستوى العلمي |
|----------------|---------|----------------|
| 44.6% | 58 | غير متعلم |
| 46.9% | 61 | ثانوية عامة |
| 8.5% | 11 | جامعي |
| 100% | 130 | المجموع |

العمر:

عند تحليل عينة الدراسة حسب العمر ، نجد أن أصحاب المشاريع كان أعمارهم على النحو التالي:

جدول رقم (12) يوضح أعمار أصحاب المشاريع

| النسبة المئوية | التكرار | الفئة العمرية |
|----------------|---------|---------------|
| 21.6% | 28 | (20 - 30) |
| 32.1% | 42 | (31 - 40) |
| 27.7% | 36 | (41 - 50) |
| 13.1% | 17 | (51 - 60) |
| 3.9% | 5 | (61 - 70) |
| 1.6% | 2 | (71 - 85) |
| 100% | 130 | المجموع |

3- الحالة الاجتماعية: عند تحليل عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية ، نجد أن أصحاب المشاريع كانت حالتهم الاجتماعية على النحو التالي: جدول رقم (13) يوضح الحالة الاجتماعية لأصحاب المشاريع

| النسبة المئوية | التكرار | الحالة الاجتماعية |
|----------------|---------|-------------------|
| 38.5% | 50 | متزوج |
| 61.5% | 80 | غير متزوج |
| 100% | 130 | المجموع |

نلاحظ من الجدول السابق الغالبية العظمى في الحالة الاجتماعية هي فئة غير المتزوجة، حيث بلغت نحو 61.5% ، ونسبة 38.5% للمتزوجين.

4- عدد أفراد العائلة: عند تحليل عينة الدراسة حسب عدد أفراد العائلة ، نجد أن أصحاب المشاريع كانت عدد أفراد عائلتهم على النحو التالي: جدول رقم (14) يوضح عدد أفراد العائلة لأصحاب المشاريع

| النسبة المئوية | التكرار | عدد أفراد العائلة |
|----------------|---------|-------------------|
| 0.8% | 1 | لا يوجد |
| 24.6% | 32 | (1-5) |
| 51.6% | 67 | (6 -10) |
| 7% | 9 | (10 -15) |
| 16% | 21 | القيم المفقودة |
| 100% | 130 | المجموع |

5- تصنيف المشروع قطاعياً: عند تحليل عينة الدراسة حسب تصنيف المشروع قطاعياً ، نجد أن النتائج كانت على النحو التالي: جدول رقم (15) يوضح تصنيف المشاريع قطاعياً

| النسبة المئوية | التكرار | القطاع |
|----------------|---------|---------|
| 23.1% | 30 | زراعي |
| 44.6% | 58 | صناعي |
| 11.5% | 15 | خدمي |
| 20.8% | 27 | تجاري |
| 100% | 130 | المجموع |

6- قيمة التمويل المقدم

عند تحليل عينة الدراسة حسب قيمة التمويل المقدم من مؤسسة الإقراض ، نجد أن النتائج كانت على النحو التالي:

جدول رقم (16) يوضح قيمة التمويل المقدم من مؤسسة الإقراض

| النسبة المئوية | التكرار | التمويل |
|----------------|---------|----------------|
| 23.8% | 31 | (200 – 600) |
| 33.8% | 44 | (601 – 1000) |
| 3.1% | 4 | (1001 - 1400) |
| 30.0% | 39 | (1401 – 3000) |
| 8.5% | 11 | (3000)++ |
| .8% | 1 | القيم المفقودة |
| 100% | 130 | المجموع |

نلاحظ في الجدول السابق أن النسبة العظمى تكون لفئة (\$601-\$1000) ، يليها فئة (\$1500-\$3000) ، وذلك بنسب 33.8 % ، و 30.0% على التوالي بمتوسط يصل إلى \$2500 ، الأمر الذي يشير إلى: أولاً : أن غالبية المشاريع المقامة صغيرة ومتناهية الصغر ، لاعتمادها على هذا التمويل وغالبا لا تستمر هذه المشاريع في عملها لعدم إيفاء التمويل بكل متطلباتها. ثانياً: إعطاء فرصة لمساهمة مصادر أخرى للتمويل يلجأ إليها أصحاب المشروع مثل المدخرات الشخصية أو الاقتراض من المعارف والأصدقاء. وتبقى هناك قيمة مفقودة واحدة لعدم كفاية البيانات.

7- أهم الدول المنافسة لمنتجات المشاريع

عند تحليل عينة الدراسة لبيان الدول المنافسة بالدرجة الأولى لمنتجات المشاريع الصغيرة ، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (17) يوضح الدول المنافسة لمنتجات المشاريع الصغيرة

| النسبة المئوية | التكرار | الدولة |
|----------------|---------|----------------|
| 33.8% | 44 | إسرائيل |
| 32.4% | 42 | الصين |
| 4.6% | 6 | الدول العربية |
| 1.5% | 2 | الدول الأجنبية |
| 27.7% | 36 | قيم مفقودة |
| 100% | 130 | المجموع |

نلاحظ من الجدول السابق ، استحوذت المنتجات الإسرائيلية على النسبة العظمى من الدول المنافسة لمنتجات المشاريع الصغيرة في سوق قطاع غزة . يليها المنتجات الصينية بنسبة قريبة منها وهذه المنافسة تزداد في حالة فتح المعابر التجارية وتحرر التجارة من القيود المفروضة عليها. وهذا يعني ضرورة العمل على رفع مستوى أداء وإنتاج المشاريع الصغيرة لدعم عملية إحلال الواردات من جهة . وترى الباحثة أن إبراز دور الحكومة في دعم

وتشجيع المنتج المحلي الصادر عن هذه المشاريع يكمن من خلال تقديم حوافز وإعفاءات ضريبية لها من جهة أخرى. وتبقى نسبة 36% قيم مفقودة لعدم كفاية البيانات.

8- أهم سبل تطوير المشاريع

عند تحليل عينة الدراسة لبيان أهم السبل التي يمكن من خلالها تطوير المشاريع الصغيرة ، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (18) يوضح أهم سبل تطوير المشروع

| النسبة المئوية | التكرار | سبل |
|----------------|---------|----------------------------|
| 38.5% | 50 | تطوير الآلات وتدريب العمال |
| 51.5% | 67 | زيادة ساعات العمل |
| 10% | 13 | القيم المفقودة |
| 100% | 130 | المجموع |

يتضح من الجدول أن زيادة ساعات العمل في المشروع من السبل الأكثر شيوعاً لتطوير المشاريع الصغيرة ، وذلك بنسبة تصل إلى 67% سعياً منها لزيادة الإنتاج المحلي وبالتالي وزيادة الدخل والأرباح ، ويرى الباحثان أن هذا بدوره يعمل على انتشار السلع المنتجة الوطنية مقابل السلع المستوردة ، مما يكون احد الحلول للإحلال الواردات. وتبقى نسبة 13% قيم مفقودة لعدم كفاية البيانات.

ثانياً: اختبار فرضية البحث

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة تمويل رأس المال المستثمر المقدم من مؤسسة الإقراض وبين عناصر الهيكل المالي للمشروع المقام.

ومن ثم اختبار الفرضيات الفرعية للبحث ، باستخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون.

جدول رقم (19) يوضح معامل الارتباط بين نسبة التمويل المقدم ورأس المال المستثمر

| مستوى الدلالة | معامل الارتباط | التكرار | البيان |
|---------------|----------------|---------|---|
| .179 | .119 | 130 | عدد القروض التي حصل عليها منذ التأسيس |
| .000 | -1.00 | 85 | نسبة التمويل الذاتي من رأس المال المستثمر |
| .001 | -.277 | 129 | دخل متوسط الشهري |
| .978 | -.002 | 130 | نية الحصول على التمويل |
| .651 | .041 | 124 | سرورة وجود جهة مختصة لرعاية المشاريع |
| .555 | .052 | 129 | سرورة إقامة تشريع للمشاريع |

نستنتج من الجدول السابق مايلي:

a. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.179 = Sig < 5% بين نسبة التمويل المقدم (متغير تابع) وبين عدد القروض التي حصل عليها منذ تأسيس المشروع (متغير مستقل)، وبالتالي تنفي الفرضية المثبتة بوجود علاقة. مما يعني عدم وجود كفاية بيانات تؤكد على الدور الذي تلعبه القروض المستلمة من مؤسسة الإقراض وأثرها على رأس المال المستثمر في المشروع، في الوقت الذي تساعد

القروض المشروع على البدء والاستمرار في العملية التنموية من خلال تزويد المشروع بمواد الخام وصيانة الآلات والمعدات القديمة.

b. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $Slg = 0.000 > 5\%$ بين نسبة التمويل المقدم (متغير تابع) وبين نسبة التمويل الذاتي من رأس المال المستثمر (متغير مستقل)، وهذا يعني قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل السابق ذكرهما. كما يدعم صدق الفرضية وجود ارتباط تام بين المتغيرين وان كان معامل الارتباط سالب، والذي يشير إلى العلاقة العكسية بين المتغيرين. مما يعني أن المشروع سوف يعتمد بشكل أساسي على التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض في حال كان تمويل رأس المال الذاتي بسيط ومتواضع أو حتى غير موجود. وبالتالي يمكن القول أن كبر أو صغر حجم المشروع يعتمد على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى ومن ثم على التمويل المقدم.

c. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $Slg = 0.001 > 5\%$ بين نسبة التمويل المقدم (متغير تابع) وبين متوسط الدخل الشهري (متغير مستقل)، وهذا يوافق الفرضية الموضوعية قيد الاختبار. بالإضافة إلى معامل الارتباط، الذي يشير إلى ارتباط المتغيرين والعلاقة العكسية بينهما. وهذا يدل على أن المبالغ المقترضة تكون بسيطة لا تعمل على تحقيق الأرباح اللازمة لزيادة الدخل الشهري، حيث أن معظمها تستغل في توفير المواد الخام اللازمة للمشروع وصيانة الآلات والمعدات اللازمة لأعمال المشروع، بالتالي لن يكون هناك زيادة في الدخل الشهري للمشروع.

d. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $Slg = 0.978 < 5\%$ بين نسبة التمويل المقدم (متغير تابع) وبين آلية الحصول على التمويل (متغير مستقل)، مما ينفي الفرضية القائلة بثبوت العلاقة. وهذا يدل على عدم كافية البيانات التي تؤكد مدى تأثير طريقة الحصول على التمويل في رأس المال المستثمر للمشروع بشكل مباشر. لكن قد تساعد في استمرار المشروع، وخاصة في مراحل تأسيسه الأولى.

e. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $Slg = 0.651 < 5\%$ بين نسبة التمويل المقدم (متغير تابع) وبين ضرورة وجود جهة مختصة لرعاية المشروع (متغير مستقل)، مما يدل على رفض الفرضية المثبتة لذلك، وقد يرجع هذا لعدم كافية البيانات التي تؤكد على أهمية وجود حاضنة أعمال تهتم وترعى المشروع على نمو وتطور رأس المال المستثمر للمشروع. بالرغم من تأييد 86.2% من آراء الباحثين لأهمية وجود مثل هذه الحاضنات.

f. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $Slg = 0.555 < 5\%$ بين نسبة التمويل المقدم (متغير تابع) وبين ضرورة إقامة تشريع للمشروع (متغير مستقل)، مما ينفي الفرضية المثبتة لذلك. وهذا يعني عدم تأثير إقامة تشريع للمشاريع الصغيرة على الهيكل التمويلي للمشروع بالشكل الواضح، وذلك لعدم كافية البيانات التي تؤكد مدى تأثير وجود قانون وتشريع على نمو وتطور الهيكل التمويلي للمشروع. بالرغم من تأييد 63.1% من آراء الباحثين لأهمية وجود تشريع.

النتائج:

بعد إتمام عملية تحليل بيانات الاستبيان اللازمة ، توصلنا للنتائج التالية:

1. تعتبر جميع المشاريع الواقعة محل الدراسة فردية.
2. لا يمثل عدد القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض على ارتفاع أو انخفاض نسبة التمويل المقدم ، وهذا ينافي الفرضية الموضوعية.
3. هناك تفضيل لتطبيق أساليب التمويل الإسلامي، لاسيما القرض الحسن، وذلك بنسبة 74.6% في الوقت الذي تعتبر ما نسبته 79.2% الفائدة المدفوعة مرتفعة ، وهذا يتفق مع الفرضية الموضوعية .
4. عدم تأثر نسبة التمويل المقدم بارتفاع أو انخفاض متوسط الدخل الشهري وذلك لعدم كفاية استمرارية مدة المشروع ، وهذا ينافي الفرضية الموضوعية.
5. تعتمد نسبة التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض اعتماداً كلياً على نسبة التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر وذلك بالتدرج العكسي، وهذا يتفق مع الفرضية الموضوعية.
6. تحتل المشاريع الصناعية نسبة كبيرة بلغت 44.6%، بالمقابل بلغت نسبة المشاريع الزراعية حوالي 23.1% ، يليها التجارية بنسبة 20.8%.
7. تساهم فئة المعارف والأصدقاء في معرفة مؤسسات الإقراض بنسبة 86.9% ، في الوقت الذي تساهم به وسائل الإعلام بنسبة 13.1%، مما يدل على أن الإعلام بكافة وسائله لا يقوم بدوره في نشر الوعي الاستثماري بين صغار المستثمرين ، وبالتالي يفقد هؤلاء المستثمرين فرص مثمرة لهم.
8. تعتبر المبالغ المقترضة من مؤسسات الإقراض متواضعة وبسيطة وهذا بنسبة 33.8%، حيث تتراوح قيمها ما بين 601 - 1000 \$ ، في الوقت التي بلغت نسبة 30% مبالغ تتراوح ما بين 1500 - 3000 \$ ، مما يدل على أن المشاريع المقامة صغيرة وقد تكون صغيرة للغاية . هذا فضلاً عن عدد العاملين فيها ، الذي يصل في أغلب الأحيان إلى وجود عامل واحد أو عاملين على الأكثر وذلك بنسبة 51.9% وغالباً ما يكون مالك المشروع أو من أفراد العائلة.
9. تعتمد منتجات المشاريع المقامة من المواد المدخلة على المواد المحلية بنسبة 88.5% ، في المقابل بلغت المواد المستوردة نحو 5.4% . وهذا يعني مدى اعتماد المشاريع النسائية على السوق المحلي.
10. تواجه منتجات المشاريع المقامة منافسة من قبل منتجات أخرى وذلك بنسبة 87.7%، لاسيما المنتجات الإسرائيلية بنسبة 33.8% يليها المنتجات الصينية بنسبة 32.3%. وقد عملت هذه المشاريع على تطوير منتجاتها لمواجهة هذه المنافسة بنسبة 87.7% من خلال إتباع خطة تطويرية دائمة.
11. تعتبر المشاريع المتاحة مرخصة بنسبة 72.3%، بالمقابل يرى 64.6% أن الضرائب المفروضة غير مناسبة ، مما دفع ما نسبته 96.9% لعدم دفع الضرائب المطلوبة.
12. تتلقى ما نسبته 78.5% من المشاريع المقامة تمويل أكثر من مرة من نفس الجهة، في المقابل تنفي نسبة 91.5% تلقي المشاريع تمويل من عدة جهات أخرى في ذات الوقت، مما يفسر مدى ثقة صاحبات المشاريع بمؤسسة الإقراض المتعامل معها ، أو لعدم معرفتهن بمؤسسات اقراضية أخرى.

13. تعتبر ما نسبته 97.7% من صاحبات المشاريع الضمانات المطلوبة من قبل مؤسسات الإقراض متاحة . كما تؤيد 43.1% من صاحبات المشاريع جعل ملكية المشروع لمؤسسة الإقراض إلى وقت إتمام المبلغ المقترض، وذلك كنوع من الضمانات.

14. هناك تأيد بمدى قدرة التمويل على تحسين القدرة التنافسية وتشجيعه عليها ، وذلك بنسبة 97.7%. وهذا يدل على أهمية دور التمويل لاستمرارية وتطوير المشروع.

15. مدى أهمية توفر خلفية ثقافية بالمواصفات والمقاييس الفلسطينية لمنتجات المشاريع الصغيرة ، حيث يتضح من نتائج التحليل أن ما نسبته 73.8% لا تعلم بمدى مطابقة المنتجات للمواصفات الفلسطينية.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة ، خرج البحثان بتوصيات على المحاور الأربعة الأساسية المعنية بعملية تمويل المشاريع الصغيرة ، وهي كالتالي:

أولاً : على الصعيد الحكومي:

• إدراج المشاريع الصغيرة عامة، والنسائية خاصة ضمن المناهج الدراسية في الجامعات الوطنية ، لإعطاء الطالب المعرفة الكاملة عنها وعن الدور الريادي الذي تلعبه في العملية التنموية في الاقتصاد الوطني.

• تطوير البيئة القانونية والتشريعية ، بحيث يشمل المشاريع الصغيرة عامة والمشاريع النسائية خاصة، ليتلاءم خصوصيتها وتستجيب لمتطلبات واحتياجات تلك المشاريع . كما يتضمن جميع صيغ القوانين الخاصة بالشركات والمواصفات والمقاييس والاستثمار ، بالإضافة إلى قانون العمل.

• تشجيع إقامة مثل هذه المشاريع من خلال تطبيق عدة حوافز من ضمنها الإعفاءات الضريبية ، وتسهيل إجراءات التسجيل والتراخيص، وتخفيض أسعار المياه والكهرباء.

• إنشاء حاضنات أعمال من خلال استيرراتيجية ممنهجة تضم هيئات رسمية (الوزارات) وهيئات شبه رسمية (مؤسسات القطاع الخاص) ، تعمل على تقديم التدريب والمعلومات والتأهيل لإدارة المشاريع وإقامتها ، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي والإقراضي.

• توفير قاعدة بيانات استشارية تتوفر فيها معلومات تخص تقنيات الإنتاج والمواصفات والمقاييس، ومصادر الإقراض وتوفير التمويل.

• إعداد كتيب يشمل جميع المشاريع النسائية المقامة ، بحيث يتضمن أسم المشروع ومنتجه وعنوانه ورأس المال التشغيلي أسوة بدول العالم المتقدمة.

ثانياً : توصيات على صعيد مؤسسات الإقراض :

• العمل على تخفيض نسبة الفائدة المعمول بها في مؤسسات الإقراض لتناسب أوضاع صاحبات المشاريع الصغيرة .

• تغيير سياسة القروض السريعة (قروض إغاثية) إلى قروض تنموية تعمل على رفع مستوى المشاريع الصغيرة ، وهذا من خلال اعتماد استراتيجيه ممنهجه بالتعاون مع الحكومة في طرح المشاريع المناسبة لخبرة ودراية المقترضة.

• وضع ضمانات وتسهيلات استشارية وإرشادية متاحة بما يتناسب مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمقترضة ، واعتماد فكرة جعل ملكية المشروع احد الضمانات المطلوبة.

- العمل على زيادة مبلغ القرض المقدم بما يتناسب مع احتياجات المرأة ، وذلك لإعطائها فرصة جيدة للبدء بمشروعها لنيل الأرباح .
- إعطاء أطول فترة سماح ممكنة قبل تسديد مبلغ الاقتراض ، لإتاحة فرصة للمشروع بالبدء بالعمل إثبات مدى جودته.
- محاولة تطبيق إحدى أساليب التمويل الإسلامي بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي للمرأة ، لما يعطيها شعوراً بالأمان والثقة بمؤسسة الإقراض.
- انتهاز استيرتيجية للترويج التجاري عبر وسائل الإعلام المختلفة والترويج المباشر، لضمان وصولها لأكثر عدد ممكن من المقترضات.
- المطالبة بدراسة اقتصادية ولو بشكل مبسط لمراحل المشروع ، والموافقة على تقديم القرض بناءً على خبرة المقترضة.
- توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها مؤسسات الإقراض، بان تشمل مثلاً قروض للتعليم وحالات الطوارئ.
- ثالثاً : توصيات على الصعيد الفردي لمالك المشروع :
- اختيار المشروع بناءً على الخبرات المكتسبة لدى المقترضة ووضعها الاقتصادي وبما يلبي احتياجات المجتمع المحلي.
- أن يكون لدى المقترضة دراية كاملة بكل المراحل التفصيلية للمشروع والمخاطر الممكن أن يتعرض لها المشروع. بالإضافة إلى تفاصيل القرض المقدم ونسبة الفائدة وفترة السداد والسماح له.
- رابعاً : توصيات على صعيد ممولي مؤسسات الإقراض :
- في ظل الأزمات العديدة التي تتعرض لها الدول، يجب على الدول المانحة لمؤسسات الإقراض الاتفاق على إعادة صياغة آليات تقديم القروض من حيث مبلغ القرض والضمان ونسبة الفائدة والدعم الفني للمشاريع بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي في الدولة.
- انتهاز سياسة تنمية أكثر من كونها ربحية ، تهدف إلى المساهمة في رفع مستوى التنمية الاقتصادية في المجتمع.

المراجع

1. أمين، أسامة ربيع ، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، القاهرة ، يوليو 2008.
2. الحسيني، فلاح حسن، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للطباعة ، 2006.
3. عكاشة ، محمود خالد، استخدام نظام SPSS في تحليل البيانات الإحصائية، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين، 2002.
4. لبيب عنبة ،هالة محمد ،إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي - دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة- ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحوث ودراسات، الطبعة الثانية ، القاهرة، 2008.
5. الصفدي، سماح، منهجية الإقراض بضمان المجموعة - دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة- ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2004.
6. قريشي، يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر ، 2005 .
7. عارف، عالية عبد الحميد، إدارة القروض الصغيرة: الآليات والأهداف والتحديات، مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، نشرة فصلية ،العدد63، سبتمبر، 2009.
8. دوابه، اشرف محمد، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بحث محكم منشور، مجلة الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد 4، القاهرة ، اكتوبر 2006.
9. دويكات، محمود أشنبور ، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاد قطاع غزة ، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية ،غزة ، فلسطين ، فبراير 2006.
10. أبو جزر، فوزي ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهميتها في الحد من البطالة في فلسطين ، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، غزة ، فلسطين ، يناير 2006.
11. رفعت ، عصام، المشروعات الصغيرة حول تحديات واضح لمفهومها، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،العدد 16، ابريل 2006، السنة الثانية.
12. نقدية، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، يونيو 2005.
13. يعقوبي، محمد، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - عرض بعض التجارب - ، بحث مقدم للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
14. سويلم، نجوى، حنان، تمويل المشاريع الصغيرة ، بحث تخرج، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، 2004.
15. الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات: الواقع والأفاق، بحث معد من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، رام الله، فلسطين، 2005.
16. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر "شراكة"، أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة - بحث منفذ من شركة تطوير خدمات الأعمال (شركة وطنية في مجال الاستشارات والدراسات والأبحاث) ، الضفة الغربية ، فلسطين، 2009.
17. عبد الهادي ، عزت ، دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في دعم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، رام الله، فلسطين ، 1998.
18. عبد الهادي ، عزت ، دور المؤسسات المالية والإقراضية في إزالة الفقر، ورقة عمل مقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، رام الله ، فلسطين، 2002.

التقارير والدوريات

❖ التقارير الرسمية:

19. الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المنشآت الاقتصادية ،النتائج النهائية ، مايو 2008.

20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية ، رام الله- فلسطين، 2008.

21. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، نشرة المؤشرات الربعية ، كانون أول، 2004.

22. معهد الأبحاث الاقتصادية والسياسية - ماس-، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد (18)، رام الله ، فلسطين.

❖ التقارير الغير رسمية:

23. نشرة عن المؤتمر الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، جريدة السياسي الالكتروني ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي، أبريل،

2009، على الموقع الالكتروني www.alssiyasi.com.

24. التقرير السنوي، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة) ، 2006.

25. سمير ، آيت، المهدي ، ناصر، القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر ، جامعة سعد دحلب البليدة، والمركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

26. إسماعيل، عبده سعيد، أدبيات التمويل الصغير (عرض ونقد) ، 12-3-2008م.

27. خضر، حسان ، تنمية المشاريع الصغيرة ، المعهد العربي للتخطيط ، جسر التنمية ، المجلد الأول ، الاصدار 9، الكويت ، سبتمبر 2002.

28. منشورات مفتاح ، دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية ، المجلد الأول، رام الله، 2003، على موقع مركز معلومات وأعلام

المرأة: www.pwic.org.ps

29. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، التقرير السنوي، غزة، 2008.

30. صناعة التمويل الصغير في فلسطين 7، نشرة تصدر عن الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر " شراكة " ، البيرة ، فلسطين ، أب، 2009.

31. جريدة القدس، بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة، تشرين الثاني، 2009.

32. الصفحة الالكترونية لموقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني www.pnic.gov.ps.

الدراسات الأجنبية

33. Schreiner,mark(1999),Saspects of outreach from work discussion of the social benefits of micro finance ,Journal of international Development,Washington,u.s.a.
34. Prescott, Edward (1997),Grap lading & financial intermediation :An Example:Federd Reserve Bank of Rich & Economic.
35. Perrett,Graham (2002),A feasibility Study for the establishment of an Independent micro finance subsidiary in the west bank and the Gaza strip,Isami project and usaid,Ramallah,palestine.
36. Massar Associates (2002),Assessment of Demand & Supply of small and Micro credit in the west bank and Gaza under current political situation (Intifada) – An up datae weidemann Report-Isami project and Massar Associates,Ramallah,Palestine.